تشهد فترة الانفراج الحالية سياسات ارتباط واضحة بين مباحثات ضبط التسلّح، من ناحية، والتسويات الاقليمية، من ناحية أخرى. ومن الواضح، كذلك، أن التيار الذي يفك الارتباط بين جانبي العلاقة بين العملاقين قد اقتصر داخل كل منهما. وتوصّل العملاقان الى اتفاقية تخفيض الصواريخ متوسطة، وقصيرة، المدى في أوروبا، العام ١٩٨٧ ، قبل ان تسفر المفاوضات حول أي صراع اقليمي عن نتيجة. وهما يواصلان المباحثات حول تخفيض ترسانتيهما من الصواريخ بعيدة المدى؛ بل وبدأت المراحل الاولى للمباحثات حول خفض القوات التقليدية لحلفي وارسو والاطلسي، بمعزل، شبه تام، عن تذبذب المشاورات والمفاوضات حول الصراعات الاقليمية، صعوداً وهبوطاً. ومن ناحية اخرى، فانه اذا كانت الدعاية السوفياتية قد أكدت التفضيل الحاسم للاستراتيجيات السياسية، فانها لم تذهب الى تفضيل هذه الاستراتيجيات بأي ثمن. بل ان السوفيات قد أكدوا، مراراً، مفهومين ارتكازيين في منهجهم للتسويات الاقليمية، وهما «ترابط القوى» و«توازن المصالح»، وهو ما يؤكد مسعى السوفيات الى التوصل الى تسويات متوازنة. أمّا الولايات المتحدة، فانها قد أظهرت ميلاً أكبر الى التدخل في الصراعات الاقليمية، في الوقت الذي يفضل السوفيات قدراً من فك الارتباط مع هذه الصراعات. وقد استنتج الاميركيون أن نجاح مباحثات ضبط التسلّح ربما يكون مناسبة لتدخّل أنشط في الصراعات الاقليمية لصالح الولايات المتحدة. وقد استنتج تقرير اللجنة الاميركية الخاصة بوضع استراتيجية متكاملة بعيدة المدى للسياسة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة «ستكون، خلال العقود المقبلة، بحاجة الى شكل أفضل من أشكال الاستعداد للتعامل مع النزاعات التي تنشب في العالم الثالث؛ وانه اذا استمر غورباتشيوف في موقعه، فيستنتج أننا نمر بمرحلة يجب أن تكون قواتنا المسلحة فيها مستعدة للقتال في شتى أنحاء العالم في مناوشات أصغر نسبياً». وأوضح التقرير أن ادارة الصراعات المحدودة في العالم الثالث يمكن أن تستعين باستراتيجية التمّرد المضاد للثورة، وبوضع خطط طوارىء للتدخل الاميركي المحدود، يمكن تطبيقها بواسطة قوات صغيرة مرنة الحركة. ومعنى ذلك، ان الولايات المتحدة أقرّت بفصل مباحثات التسلّح عن ادارة الصراعات الاقليمية في العالم الثالث، وبالتالي عن اسلوب تسويتها.

ويثير هذا التباين في موقف العملاقين من التسويات الاقليمية مسألة المفارقات الكبيرة في نمط مشاركة العملاقين في دبلوماسية التسويات الراهنة. فبعض حالات دبلوماسية التسوية لم يشهد دوراً ملموساً للعملاقين، الاّ على نحو غير مباشر، ولا يمكن تفسيره، لا بنظرية سياسات الارتباط، ولا بنظرية توازن المصالح.

وفي هذه الحالات، قد يتراضى العملاقان على السيطرة على شروط، ومنع، تصعيد الصراع، ممّا قد يوفّر، بحد ذاته، عاملاً يعزّز احتمالات اللجوء الى التسوية بين الاطراف، من خلال صياغات لا يشارك فيها العملاقان على نحو قطعي. وأكثرية هذه الحالات لا تشهد استقطاباً اميركياً ـ سوفياتياً، حيث يقف أحد العملاقين في صف أحد الاطراف المباشرة للنزاع، ويقف الآخر في صف الطرف المقابل.

وينطبق ذلك على خمس من الحالات العشر لتسوية الصراعات الاقليمية، في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩. وتقدّم حالة الحرب العراقية ـ الايرانية نموذجاً فريداً؛ اذ شهد هذا الصراع محاولة لتطبيق نمط آخر من سياسات الارتباط. وتستهدف هذه السياسات، هنا، ليس ربط مجرى تسوية الصراع في الخليج بالمفاوضات الخاصة بضبط التسلّح، وانمّا ربطه بمسار تسوية صراع آخر. ومن هذا المنظور، سعى الاتحاد السوفياتي، في مفاوضاته المتعددة على مستوى القمة والمستويات الادنى في العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، الى ربط تعاونه مع الولايات المتحدة لاصدار قرار من مجلس الامن بفرض